المحور
الأول

من تحديات التغيير والإصلاح

- الإصلاح من منظور ثقافى
- ثقافة العولمة والإصلاح

obeikandl.com

obeikandl.com

الإصلاح من منظور ثقافى

قراءات فى المفهوم وتداعياته

نحن مع هذه الدراسة أمامنا مفهومان رئيسيان، هما: الإصلاح العام والمنظور الثقافى، حيث تربطهما عمليات تشابك وتعقد وتفاعل، وعلاقات سبب ونتيجة فى تبادل دينامى من التأثير والتأثر.

مفهوم الإصلاح العام

ويبدو أن (**الإصلاح**) مفهومًا، قد شاع وذاع فى الخطاب السياسى ترجمة لكلمة الإنجليزية Reform، نتيجة لما دعت إليه عوامل داخلية وخارجية أملتها سياسات مقاومة الإرهاب فى الدول العربية والعالم الإسلامى، باعتبارها الموطن الرئيسى للأحداث المفجعة التى أدت إلى الهجوم والتدمير لمبنى التجارة العالمى ومقر البنتاجون فى الولايات المتحدة الأمريكية. وفى جميع الأحوال فإن هذا المفهوم يتضمن (**حركة وتحريكا**) لأوضاع المجتمع القائم ووتيرة مسيرتها السائدة إلى صورة مغايرة. وقد تتم هذه الحركة بصورة جزئية فى سياسة معينة كالإصلاح الضريبى، أو فى قطاع من القطاعات المؤسسية كالإصلاح الثقافى أو التعليمى أو الاقتصادى، وقد تكون فى رؤية شاملة تمتد إلى معظم قطاعات المجتمع.

obeikandl.com

وقد تتخذ تلك الحركة مسارات أو توجهات رئيسية ثلاثة: أهمها، تحريك الحاضر لكى يتطابق مع توجهات ماضوية قد اختفت، ويراد إحياؤها وتنشيطها.. وقد تكون حركة ترميم أو تجميل للحاضر لبعض التوجهات الراهنة فى محاولة لصيانتها واستمرارها. وقد تنطلق عملية الإصلاح تغييرًا استراتيجيًّا مغايرًا نوعيًّا للأحوال والمسارات المجتمعية الراهنة.

وهكذا يمكن القول بأن الإصلاح قد يكون سعيا نحو استرجاع بعض صور ووظائف تشكيلات مجتمعية قديمة، على اعتبار أنه ليس فى الإمكان أحسن مما كان، أو اعتبار بأنه ليس فى الإمكان أحسن مما هو كائن، أو تقديرًا بأنه فى الإمكان تحويل الكينونة الراهنة إلى وصيرورة أفضل وأبدع.

وإحياء الماضى كمنهج للإصلاح يتصور أو يتوهم فى مخيلته وجود ماض مجيد مبرءٍ من عيوب الحاضر، نقيًا مصفى إلى درجة القداسة، وفيه من صور الحياة ما يقضى على معاناة الحاضر.كما يتصور أن الحلول والإجراءات التى حكمت مؤسسات قديمة تصلح لعلاج مشكلات الحاضر. بيد أن مثل هذا التصور الرومانسى الأسطورى، لا ولم يكن له وجود؛ فهو مجتمع بشر فى جميع الأحوال، له عيوبه ومشكلاته. ومع سنة التغيير وعوامله.. فلن تصلح حلول الماضى سبيلاً لمعالجة مشكلات الحاضر، وإلا لما تغير الماضى إلى صورة هذا الحاضر. ومثل هذا التمسك بأن ليس فى الإمكان أحسن مما كان هو توجه ضد حركة التاريخ بأحداثه ومتغيراته، مصيره إلى تآكل المؤسسات المجتمعية واهترائها وجمودها، وزيادة الطين بلة كما يقال. وهو كما يقول جمال حمدان تقدم إلى أسفل، حيث يغوص المجتمع فى مستنقعات آسنة رثة.

أما حركة الإصلاح التى تنشد الترميم والتجميل والوتيرة البطيئة فى سعيها، فإنها تظل حريصة على صيانة البنى والمؤسسات والتشكيلات الاجتماعية القائمة، وأنه مهما أحدثت من حركة تقدم لضمان عدم انهيار النظام السائد، فإنها تظل نوعًا من زينة (**الكوزماتكس**) لا تمحو الوجه الحقيقى الذى تجمله. ومع حركتها البطيئة فى مقارنتها بالتحرك السريع الحقيقى فيما حولها من مجتمعات، فسوف تزداد تخلفًا لاتساع الهوة التى تفصلها عن تلك المجتمعات فى راهن حياة كل منهما. وقد تصاب مؤسسات وقوى هذا المجتمع ذى النهج الترميمى البطيء بالأنيميا والهزال

المجتمعى. وينطبق عليها المثل القائل بصب الزيت، وإن أضيفت إليه بعض المواد الترميمية فى قنانٍ جديدة.

أما الإصلاح الاستراتيجى فهو حركة وتحريك للواقع وفق مطالب اللعبة الجديدة للمتغيرات الداخلية والخارجية تضمن للمجتمع ومؤسساته التجديد والبقاء والنماء. وأُفضِّل البدء بالإصلاح فى مواقع ذات أولوية وأهمية استراتيجية لإحداث عملية التغيير، لأن الاستخدام الشائع يطلق على مثل هذه الحركة تعبير **(التغيير الجذرى أو التغيير الشامل)**. والواقع أنك لا تستطيع أن تقلع بنى ومؤسسات وأساليب حياة مجتمعية من جذورها مرة واحدة.. بيد أن تعبير الإصلاح أو التغيير من خلال اختيار مواقع ومؤسسات لها أولوية استراتيجية فى إحداث التغيير هو المنهج التخطيطى الرشيد. واختيار هذه المواقع الاستراتيجية (سياسية – اقتصادية – اجتماعية) سوف يؤدى إلى إحداث تأثيرات وتداعيات فيما تتشابك معها من مواقع أو مؤسسات أخرى، وتنداح تأثيراتها فى تموجات تتسع دوائرها؛ ليؤثر التحول الأساسى فيها إلى تأثيرات لاحقة فى المؤسسات والمشكلات الأصغر.

ويشبه التدخل فى المواقع الاستراتيجية تأثير الحجر الذى يلقى به فى الماء، فيحدث نقطة .. تتسع إلى دائرة صغيرة تحدث دوائر أخرى أكثر اتساعًا حولها، وكلها من تأثير الحجر فى ذلك الموقع. وهذا التخطيط الاستراتيجى قد تتعدد مواقعه بحيث يشمل النظم السياسية، فيختار موقعًا استراتيجيًّا مثل تعديل الدستور وتداول السلطة، وفى النواحى الاقتصادية قد يركز على التوسع فى زراعة القمح ضمانًا للاكتفاء والأمن الغذائى، وقد يختار قضايا المعلم فى قطاع التعليم، وهكذا يتم اختيار أولوية استراتيجية أو أكثر فى ضوء الموارد والأفق الزمنى المتاح.

والتخطيط للموقع الاستراتيجية لا يتحقق بفاعلية دون دراسة الأوضاع الحالية وما تمخضت عنه من توجهات الماضى، أى دراسة الماضى الحى (لا المتحفى أو الماضوى الرومانسي) فى تشكيل الحاضر، ليكون ذلك منطلقًا أساسيًّا فى التحرك الاستراتيجى نحو الإصلاح المستقبلى.

والخلاصة أننا هنا نرفض الدعوى إلى الإصلاح الماضوى وحده، كما نرفض الإصلاح الجزئى، مفضلين مفهوم التغيير الاستراتيجى، أو الإصلاح

الاستراتيجى، إن كان ولا بد من الالتزام بكلمة الإصلاح، والمهم هو تحديد المفهوم وتحليله بمختلف أبعاده.

ضرورة الإصلاح الاستراتيجى ومبرراته

لقد غدا الإصلاح ضرورة من ضرورات الحياة المعاصرة وتوقع مسيرتها المستقبلية. والحركة سنة من السنن الكونية، كل شيء فى هذا الوجود يتحرك ويتغير: حركة فى عالم المادة، وحركة فى الطبيعة، وحركة فى عالم الحيوان والنبات، وحركة فى الإنسان فردًا، وحركة فى عالم الإنسان مجتمعاً. هى حركة ذاتية كامنة فى هذا العوالم.. داخلية تدفعها متغيرات داخلية وخارجية، ويغلب فيها الحركة التى يدفع الإنسان بها كل تلك العوالم بما فيها عالمه من أجل البقاء والوجود. ويصطنع فى ذلك ديناميات متعددة وآليات متنوعة تتسم بالتكييف.. بالصراع والقبول.. بالتنافس والتعاون.. بالمعرفة والأسطورة.. بالرضا والمقاومة.. بالأثرة والإيثار.. بالمساواة والاستغلال.. بالهوان والتضحية.. إلى غير ذلك من دوافع الإنسان وحوافز سلوكه... إلخ.

ومنذ بروز المعرفة العلمية التجريبية وما ارتبط بها من ظهور المجتمع الصناعى أصبحت العلوم الطبيعية ومعها العلوم الاجتماعية أدوات وآليات فعالة فى توجيه عمليات الإصلاح والتغيير، بل إنها فرضت ذاتها كعوامل محدثة للتطوير والتغيير حتى قيل إن التنمية الحديثة هى ثقافة العلم.

ومنذ ظاهرة العولمة (الكوكبية) ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وما ارتبط بها سببًا ونتيجة من الثوارث العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والاتصاليه، دخل عالم الإنسان فى مرحلة جديدة من الحركة المتسارعة والمتلاحقة من الوجود والعلاقات وأساليب الحياة. ولا حاجة لنا هنا فى تفصيل أثر هذه المتغيرات الكوكبية. ويكفى للدلالة على مدى أثر هذا المناخ الجديد، أن نقتبس عبارة من كتاب (**الثقافة العربية وعصر المعلومات**). للدكتور/ نبيل علي، إذ يقرر (عصرنا عصر يلهث فيه قادمه يكاد يلحق فيه بسابقه، وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأى من بدايتها، وتتقادم فيه الأشياء، وهى فى أوج جدتها).

وفى هذا السياق من المتغيرات العاتية الزاحفة، تصبح عمليات الإصلاح والتغيير والتطوير المستمر تفرض نفسها وجوبًا ، ومن ثم لم تعد حركة الإصلاح

الاستراتيجى فى حاجة إلى حفز واستحثات، بل عدت لزوم بقاء ونماء، تتطلب الوعى النافذ والناقد لتوجهات اللعبة الجديدة وشروطها ومقتضياتها. وفى هذا السياق أيضًا تدهمنا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لتمثل تحديًا خارجيًّا بمبادراته ومشروعاته ليملى علينا مطالبه فى الإصلاح الديمقراطى لمجتمعاتنا بمضامينه الخاصة سياسية واجتماعية وثقافية وتعليمية، ليوقف حسب زعمه ما تولده ثقافتنا ونظم تعليمنا من كراهية وحقد وعنف ضد المصالح الأمريكية وهيمنتها .

المنظور الثقافى ومكوناته وديناميات

إن مسيرة الإصلاح من منظور ثقافى هى المحور الرئيسي، الذى تدور حوله حوارات هذه الدراسة، وتدعونى صياغة هذا العنوان بداية إلى التساؤل:

وهل يمكن أن يكون ثمة إصلاح دون منظور ثقافى، يحدد مقاصده ويوجه حركته؟ والمنظور الثقافى هو الـمُتَضمِّن للقيم والغايات والمعانى والرموز والتوجهات ومسارات التواصل والحقوق والواجبات والتطلعات والخيارات المحددة لحياة الإنسان فى مجتمعه، وهو من أهم الخصائص التى يتميز بها البشر عن سائر الكائنات التى لا تتسم بهذه المكونات والفواعل فى حياتها، بل تغلب عليها غرائز ومحددات كيانها البيولوجى. ومن ثم يمكن تعريف الإنسان بأنه كائن ثقافى، تمييزاً له عن سائر المخلوقات.

وبعبارة أخرى يمثل مكون الغايات والقيم والمعانى الثقافية أساسًا لفاعلية كل جهد فى الحياة الإنسانية، حيث إن الإنسان يسعى دائمًا إلى أن يكون لكل ما يفكر فيه، وكل ما ينتجه ويفعله ويعايشه، دلالة ومغزى وهدف ومبرر. وعالم هذا المكوِّن الثقافى يعطى معنى للوجود الإنساني، يحقق الفرد من خلاله درایاته فى كيف ينتمى ويتعامل مع ظواهر الطبيعة، ومع الأرض والمكان، ومع غيره من البشر، ومع وسائل التواصل اللغوى والفنى والمادى والاجتماعى والمؤسسى فى مجتمعه.

وفى استطراد لتحديد مفهومنا للمنظور الثقافى ، يمكننا القول بأن كل نشاط إنسانى تحدده فى نهاية المطاف -فكرًا وفعلاً، نافعًا وفاسدًا، حقًّا وباطلاً- قيم وعوامل ثقافية ، حتى وإن بدا فى ظاهره نشاطًا علميًّا مجردًا بعيدًا عن عالم القيم

والغايات الإنسانية. وعلى سبيل المثال ، يعتبر الاقتصاد جزءًا من ثقافة الشعب؛ إذ ليس إنتاج السلع والخدمات والمرافق إلا بقيمة ما تسهم به فى إتاحة الوفاء بالحاجات التى ينشدها الأفراد ، وتمكينهم بصورة عامة من اختيار وممارسة أسلوب الحياة الذى يرتضونه.. كذلك الحال فى استخدام مصطلحات كثيرة تبدو محايدة لا يمسها عالم القيم والمعانى، مثل ثقافة التكنولوجيا، وثقافة الإدارة، وثقافة العلم ، وثقافة البدن. ويتضح مفهوم الثقافة وقيمها ودلالاتها بصورة أقوى فى مصطلح الثقافة الرأسمالية والاشتراكية وثقافة الحداثة وما بعد الحداثة.

القيم جوهر التعريف بالثقافة :

وهذا المفهوم الذى أشرنا إليه هو الذى يمكن أن نستمده من مختلف المفاهيم والتعاريف لمصطلح الثقافة، وهو المتمثل فى الغايات والقيم والمعانى، فهو جوهر المنظور الثقافى ومركز الثقل فيه.. بيد أن هذا الجوهر إنما هو دالة بالمعنى الرياضى على ما شاع من تعريف ضاف متعدد الجوانب، صاغته تعريفات الانثروبولوجيا الثقافية، والذى يتلخص فى أن هذا الجوهر القيمى يتجسد فى الأنماط المختلفة من التفكير والقيم والسلوك والمعاملات والأنماط التنظيمية، التى اصطلحت عليها جماعة فى تدبير أسلوب حياتها. ويتشكل ذلك الأسلوب وفق ما يصوغه الإنسان فى تعامله مع الطبيعة، ومن محصلة لنشاطاته البشرية المتنوعة بما فى ذلك طريقة الحصول على قوته.. هذا إلى جانب أدواتها المادية والتكنولوجية التى يستخدمها فى ممارسة تلك الأنشطة المختلفة. وتتألف من ذلك كله أنواع القيم المادية والاجتماعية والمعنوية والأخلاقية التى يحرص على التمسك بها ورعايتها، وهى تتراكم وتتطور عبر الزمن. كذلك نجده حريصًا على تنشئة أطفاله، مهتديًا بتلك القيم وما يرتبط بها من سلوك ومهارات وعلاقات وحدود وضوابط.

ومن ثم يطلق على الثقافة أحياناً مصطلح (**الوراثة الاجتماعية**) تمييزًا لها عن (الوراثة البيولوجية).

وهذا الجوهر القيمى الثقافى وما يقتضيه من معان واتجاهات وتطلعات ومعايير سلوكية تحدد الحرام والحلال ، والمندوب والمستحب (بالمعانى الفقهية) يؤكده

أصحاب الفلسفة الإنسانية Humanists مثل المفكر الفرنسى (أندرى مالرو) والإسبانى (جوزى أورتيجا)، والبريطانى (ت. أس اليوت) حيث يمكن تلخيص الثقافة لديهم بأنها كل ما يجعل للحياة معنى، متمثلة فى منظومة من القيم والغايات. وقد أرسوا مقولة أن الإنسان لا يحيى بالخبز وحده، حيث إن أنواع الخبز وخصائصها محكومة بأنواع القيم الغذائية ومصادرها وتنظيمها وفوائدها والمرغوب والممنوع منها.

الثقافة مفهوم مركب :

ومفهوم الثقافة مفهوم مركب تحدد خصائصه النوعية عوالم وسياقات التاريخ، والأوضاع المادية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والجغرافية، والعمرية. يولد وينمو الإنسان فى أجوائها وفواعلها متأثرًا بها ومؤثرًا فيها، ويجرى ذلك من خلال عملية دينامية جدلية، حيث يكون الإنسان فى الوقت ذاته مصنوعًا وصانعًا لقيم الثقافة التى كونها وراكمها وبلورها سلفه فى أزمان سابقة حتى انتهت إليه ليستبطنها، كما يؤثر فيها ويطورها. فهو يعيش معها وبها ولها، كما قد ينكر بعضها وينقده ليتحرر من محدداتها وضوابطها ، وليتوجه إلى أفاق جديدة من المعانى والقيم، مغايرة قليلاً أو كثيرًا لرصيد موروثات الماضى فى الحاضر. وهكذا تجسد منظومة القيم والمعانى الثقافية فى فترة زمنية معينة مركبًا من معطيات الماضى والحاضر، بل رؤية نحو المستقبل أيضًا، تتسم أحيانًا بالاتساق والكفاءة فى نمط الحياة، كما قد تتسم بالتناقض والاضطراب؛ مما يستدعى نقدها والسعى إلى تطويرها أو استبدالها.

ومن عوامل المفهوم المركب والمعقد للقيم الثقافية ما يسود من مضامينها بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، حيث تتفاوت فيما بينها فى ضوء مصالحها وأنماط معيشتها. وهنا تفرز القيم توجهات متغايرة نحو العالم المادى والمعيشى بين مختلف الطبقات، كما تولد هذه الظروف المعيشية ذاتها قيمًا متنوعة حين تختلف البنى المادية التحتية فيما تنتجه من قيم البنى الفوقية الفكرية والثقافية، ومن ثم ينجم عنها ما يعرف بالصراع الطبقى الظاهر والمختبئ. وتصبح لدينا ثقافة متميزة للطبقات العليا، وكذلك أنواع من ثقافة القهر أو التمرد لدى الطبقات الأدنى التى تجهد فى محاولات التكيف والتكييف لواقعها، أو المقاومة له بما تملكه من وسائل وأدوات.

ويتداخل مع هذا التفاوت الطبقى التفاوت الجغرافى بين الريف والحضر والبادية، وبين ثقافة الغنى وثقافة الفقر، ويتشابك معها أيضًا ما قد يوجد من تباين بين ثقافة الذكور وثقافة الإناث.

ويزداد المفهوم المركب للثقافة تعقيدًا على أساس التفاوت بين ثقافة شعبية جماهيرية، معظمها شفاهى ما ضوى تقليدى قد لا يتسم بالاتساق، وثقافة رفيعة مما تنتجه مجالات الآداب والفنون والعلوم بصورة عامة، وما تولده من وعى ناقد متبصر بمعطيات الواقع، وبإمكانات نشوء قيم وممارسات وحلول بديلة لصياغة هذا الواقع وإعادة تشكيله.

ومنذ انطلاق الثورات العلمية والتكنولوجية، وبخاصة مع بداية العقود الثلاثة الماضية تدافعت ظواهر العولمة ، برزت بصورة غامرة مُلِحَّة ثقافة العلم وإمكاناته الهائلة فى تشكيل الحياة لدى الأفراد والجماعات والدول. وقد أدت هذه الأهمية البالغة لثقافة العلم إلى أن يصوغ الأستاذ/ سامى خشبة تطلعه (**حين تُصبح التنمية ثقافة العلم**).

لقد أصبح التفاوت حادًّا بين من يمتلكون منجزات تلك الثقافة العلمية وقيمها، و المحرومين أو المترددين أو العاجزين عن الإفادة من رصيدها وعوائدها. ومن هنا ظهر مفهوم الزمان الثقافى الذى قد يتباين مع الزمان التاريخى بين دول الشمال ودول الجنوب، بل وبين الشرائح الاجتماعية فى المجتمع الواحد، وهذا التباين يمثل أهم معلم من معالم التخلف أو التقدم بين كل من الطرفين.

دور الثقافة فى تعظيم الجوامع:

وفى مواجهة هذا التعقد والتباينات فى الرؤى والقيم الثقافية التى تشيع فى أى مجتمع من المجتمعات، تسعى مشروعات التنمية والإصلاح بآلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية إلى إذابة حدتها والتخفيف من تناقضاتها.. ويستهدف هذا السعى فى نهاية المطاف تكوين وتطوير ما يعرف بالثقافة المشتركة التى تحقق أكبر قدر مشترك من القيم والمفاهيم والرؤى، بما يضمن تقوية التواصل فيما بين شرائح المجتمع ، والتوفيق والتوازن بين مصالحها المتباينة والتسامح والاحترام لما بينها من فروقات. وهو سعى ينشد إذابة التناقضات والفوارق الأولية

الكبري، التى تحول دون الفهم المشترك والعمل الجماعى واستقرار الأحوال النفسية وتوفير الطمأنينة المعاشية.

والواقع أنه كلما تنامت وتلاحمت القواسم المشتركة تقل حدة التناقضات الصغرى ويتم التغلب على مشكلاتها وتفادى مخاطرها . وقد أشار الإمام الشاطبى إلى هذا التوجه حين دعا إلى (**تعظيم الجوامع واحترام الفروق**) فى تنظيم شئون المجتمع.

ومع ذلك ما تزال ثقافتنا تنوء بالثنائيات والمتناقضات والاستقطابات السياسية والاجتماعية، من توجهات مصرية مصرية، ومصرية عربية قومية، وأمة إسلامية، ومصرية إسلامية، ومن مادية وروحية، ومن سلطوية وديمقراطية، وأخيرًا من تفريعات مستحدثة كالتوجهات الفرعونية والثقافية النوبية إلى جانب لغة وثقافة الاقليات.

ويقتضى ذلك -كما يشير أحد المفكرين- أهمية إعادة "إعمار الأنفس والذهنيات والقيم" من خلال جهود التنمية والإصلاح باعتبارها هدفًا رئيسيًّا من أهدافها. ويؤدى الحوار الجاد بغية الوصول إلى الحلول التوفيقية بين مختلف الأطراف -ليس لمجرد إثبات المواقف أو المزايدة والظهور كقيادة فئوية- إلى توفير مناخ، يستبعد اللجوء إلى القوة والعنف والإرهاب فى مواجهة الرأى والرأى الآخر، وهو ما أصبح يعرف بالنهج المتحضر فى فض المنازعات بديلاً عن اللجوء إلى القوة أو العنف بمختلف الصور والآليات.

القيم الثقافية بين الغايات والوسائل:

وفى صدد العلاقة بين الثقافة والتنمية (الإصلاح) نسترجع ما ورد فى كتاب (**التنوع الإنسانى المبدع**)، وهو تقرير اللجنة العالمية المعنية بالثقافة والتنمية، والمعروف بتقرير خافيير بيريز دى كويلار الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة. ويطرح هذا التقرير فى بدايته تأكيده بأن (علينا أن نتعرف وظيفة الثقافة على أنها وسيلة بعيدة المدى فى التنمية. وسواء أكان الأمر متصلاً بمشروعات الاقتصاد أم المرافق أم المياه، فإن هناك عوامل ثقافية تتداخل فى عمليات توفيرها أو إعاقتها). ومن هذا السياق ينظر إلى الثقافة على أنها وسيلة أو عامل أو مدخل من مدخلات

التنمية، ولذا ينبغى أخذ العوامل الثقافية بعين الاعتبار فى حسابات عوامل التنمية وخططها.

بيد أن التغير والتشوه فى مفاهيم التنمية وديناميا‌تها وتحدياتها الكوكبية، أدى إلى أن يطرح السؤال ضمن مجموعة الأسئلة التى تواجه البشرية فى اليوم والغد. وهنا يتساءل هذا التقرير (هل الثقافة مظهر للتنمية أم وسيلة لها؟ أم هل الثقافة غاية وهدف للتنمية، التى تفهم على أنها ازدهار للوجود البشري) والإجابة تقودنا إلى اعتبارها غاية ووسيلة، بيد أن منظور الغاية والهدف هو الذى يركز عليه هذا التقرير. باعتبار الثقافة غاية عليا، وليست مجرد وسيلة ذرائعية من وسائل التنمية، حيث يقتصر الحديث على الأنشطة الثقافية ضمن مشروعات التنمية، وأن الثقافة غاية كبرى بقيمها ورموزها تعطى معنى لوجودنا ومختلف جهودنا الإنمائية. والثقافة على حد تعبير التقرير لا يجوز أن تفسر بكيفية تقتصر بها على دورها أداة "تعزز" غاية أخرى، كما لا يجوز تعريفها بحيث تستبعد إمكانات نموها وتطورها، (ولا يجوز إعطاؤها معنى يدل على الصيانة المفرطة لها، كأن يقال الحفاظ على الهوية الثقافية ، فالثقافة بخلاف البيئة الطبيعية.. هى ينبوع تقدمنا وإبداعنا، وعلينا أن نمنحها دورًا بناءً إنشائيًّا وخلاقًا) ومن ثم تصبح التنمية معززة للحرية والمساواة وحقوق المشاركة وواجباتها ، وقاعدة مقومات العيش المشترك، وانعدام التفاوت بين الذكور والإناث، وغيرها من القيم الثقافية الغائبة.

ويواصل التقرير تأكيده على أن الثقافة غاية وليست مجرد خادمة لغايات أخرى، (بل إنها هى الأساس الاجتماعى للغايات نفسها: التنمية والاقتصاد جزء من ثقافة الشعب؛ فالاقتصاد جزء من ثقافة الناس، وليس إنتاج السلع والخدمات إلا بقيمتها فيما تسهم به من تمتع الأفراد بالحرية، التى تمكنهم من اختيار أسلوب العيش الذى يرتضونه).

وفى مجال عمليات التنمية وإجراءاتها وسياساتها ينبغى اعتبار الثقافة محورًا رئيسيًّا فى أهدافها وغاياتها بصفة عامة قبل أن تكون وسيلة. والواقع أنه فى مختلف العمليات التنموية والإصلاحية تتدخل القيم الثقافية في:

(١) صناعة القرار واتخاذه (لماذا)؟
(٢) وسائل تنفيذ قرارات التنمية وسياساتها ومشروعاتها (كيف)؟
(٣) متابعة وتقييم الأداء (أى المعايير؟).
(٤) وأخيرًا.. توزيع عوائد التنمية ومغانمها وتضحياتها ومغارمها (أى أسس العدالة والإنصاف؟).

ويؤكد ذلك التقرير الدولى بصورة عامة أن جهود التنمية والإصلاح المنفصلة عن السياق الإنسانى والثقافى ومنطلقاتها الوطنية تصبح (**نماء بلا روح**)، وسرعان ما يصيبها الذبول وتصاب بالأنيميا الثقافية.

الثقافة وتجلياتها المؤسسية:

تتجلى أنشطة القيم الثقافية فى جملة من المواقع حسب البعد الذى تركز عليه. وفى هذا الصدد سوف نستعين بما ورد فى (الخطة الشاملة للثقافة العربية)، والتى وضعتها (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) -مع تحديثه- من عناصر للثقافة العربية فى ضوء ما تحققه من وظائف ومخرجات، وهى مما يدخل عادة فى مهمات وزارات الثقافة وأجهزتها وفى تكاملها مع الوزارات وقطاعات التنمية الأخرى.

الثقافة بوصفها تراثًا قوميًّا:

وتشمل: المخطوطات - الوثائق - المتاحف الأثرية - المكتبات العامة والمتخصصة - التراث الشعبى - طراز العمارة.

الثقافة بوصفها إبداعًا:

وتشمل: الأدباء والأدب -العلماء والمعرفة العلمية -الشعر -القصص -المسرح (الكتابة للمسرح والعملية المسرحية)- الدراسات الأدبية والنقد والمقالة- السينما - الفنون التشكيلية (التصوير والنحت والتزيين) -الموسيقى -الخط العربى -حوافز الإبداع والتجديد.

الثقافة بوصفها تعبيرًا:

وتشمل:اللغة العربية والتشكيل اللغوى (كتابة وضبطًا) ـ اللغة والتفكير ـ الصحافة ووكالات الأنباء -الترجمة والتعريب (وبخاصة للمصطلحات العلمية والتقنية).

الثقافة وملاءمتها لنوعية القوى البشرية:

وتشمل: ثقافة الطفل -ثقافة الشباب -ثقافة المعاقين - ثقافة المهاجرين العرب.

الثقافة تعليماً وتثقيفًا وتوعية:

وتشمل: التربية والتعليم - الحاسوب والمعلوماتية - التثقيف العلمي- وسائل الاتصال والإعلام والقنوات الفضائية - الثقافة الجماهيرية - مهرجانات القراءة للجميع - معارض الكتب الدولية والمحلية.

الثقافة بوصفها عملية إنسانية حضارية:

وتشمل: التعاون والتكامل الثقافى العربى -الحوار الثقافى والتعاون مع الثقافات الأخرى -نشر الثقافة العربية فى الخارج.

الثقافة بوصفها عملية دفاع:

وتشمل: الأمن الثقافى (**مقاومة الغزو والهيمنة**) -الثقافة الوطنية الفلسطينية (**مقاومة الاستلاب الثقافى الصهيوني**) -الحد من هجرة الكفاءات العلمية.

الثقافة بوصفها دعمًا للهوية والخصوصية:

وتشمل: القيم العربية الإسلامية - قيم المعاصرة الإنسانية - الهوية الثقافية العربية وتحديدها وأثر التحديات العلمية والتقنية - ضمان الحرية الثقافية وتوطيدها.

الثقافة بوصفها صناعة:

وتشمل:الصناعات الثقافية - صناعة الكتب - صناعة النشر الثقافى - التشريع الثقافى.

ولقد استعرضت الخطة الشاملة للثقافة العربية، التى أصدرتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، فى مجلدات عدة مجموعة هذه المكونات السابقة للثقافة من حيث أهميتها وأدوارها وإمكاناتها وواقع أجهزتها ومؤسساتها فى الوطن العربي، وما بذلته من جهد ضخم رائع، يحتاج إلى مراجعة وتحديث فى ضوء المتغيرات العالمية وتحدياتها الثقافية.

obeikandl.com

وقد تم وضع مؤشرات كمية لكثير من المؤسسات والمنتجات الثقافية كمقياس مهم فى أوضاع التنمية البشرية، منها على سبيل المثال: معدلات انتشار الصحف والحواسيب بين السكان -أعداد الكتب الصادرة فى سنة ما -عدد المسارح ودور السينما- البرامج الثقافية الإذاعية - عدد المؤتمرات والأندية الثقافية، إلى غير ذلك من المؤشرات التى تَرِد فى تقارير اليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى عن أحوال التنمية البشرية فى أقطار العالم.

توأمة الثقافة والتعليم:

وإذا كانت الثقافة وقيمها من الإتقان والإبداع والحرية غاية من غايات التنمية، فإن التعليم يحتل الموقع نفسه باعتباره غاية ووسيلة.. هو غاية باعتباره من حقوق الإنسان الأساسية التى تتضمن تنمية قدرات الفرد جسمانيًّا وعقليًّا ووجدانيًّا وسلوكيًّا وروحيًّا، وتعده للمشاركة الفاعلة فى مسيرة مجتمعه. وهو كذلك وسيلة لتوفير القوى العاملة الماهرة والمؤهلة، التى نوظفها للتنمية لتحقيق مقاصدها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهو فى هاتين الصفتين متأثر ومؤثر فى السياقات المجتمعية والتاريخية وقوانينها، وأنماط حياتها المعيشية حاضرًا ومستقبلاً.

وتوأمة التعليم للثقافة تتجلى فى أن كلاً منهما منبع ومصب للآخر، حيث يتولى نظام التعليم بمراحله المختلفة تنشئة وتكوين الفرد من خلال الرصيد الثقافى وتفاعلاته، سواء من حيث قيمه ومعانيه وتوجهاته وأولوياته وأفضلياته وأخلاقياته وموضوعاته فى التواصل مع الغير، فضلاً عن المضمون المادى والعلمى والتنظيمى الذى تحتضنه تلك الثقافة وغيرها من الثقافات.

ويتم ذلك من خلال مناهج الدراسة وطرائق التعليم والأجواء المدرسية الجامعية التى تنظمها قوانين التعليم أو التفاعلات بين الطلاب والأساتذة، والطلاب والمجتمع. ومن ثم تصبح المنظومة الثقافية مصدرًا ومنبعًا من أهم مصادر المنظومة التعليمية فى مضامينها وأدائها. وفى الوقت ذاته يعود التعليم ليصب فى الرصيد الثقافى من خلال خريجيه بما يشيعونه من فكر ورؤى، وبما ينتجونه من كتب وأبحاث وبرامج تبثها مختلف وسائل الإعلام والاتصال وأجهزة الثقافة. ومن ثم

يصبح التعليم مصدرًا ومنبعًا لحاملى الثقافة بمعانيها ورموزها، حيث يمارسون دورهم فى المنظومة الثقافية، ثم يعود ما يحتضنه هؤلاء من معارف ومعان ثقافية لتصب فى مضامين التعليم وأساليبه وتوجهاته مرة أخرى... وهكذا دواليك فى حركة جدلية دائرية متصلة.

ومن هنا جاءت الدعوى إلى التربية الثقافية والثقافة التربوية فى الأنشطة الإنمائية. ويتوقف أثر توأمة التعليم والثقافة على التنمية، انطلاقًا أو تعويقًا لتدفق طاقاتها، بناء على اتساقها وتكاملها أو تعارضها وتباينها، أو على مدى ما تقترب أو تبتعد جهود الأخوين (الأختين) من توجهات قيمهما ومقاصدهما المنشودة فى مسيرة التنمية أو الإصلاح.

obeikandl.com

ثقافة العولمة والإصلاح

مع ما سبق من مفاهيم ودلالات المنظور الثقافى مما يقتضى أن يؤخذ بعين الاعتبار فى عمليات التنمية وأولوياتها وتقييم عوائدها، يتطلب الأمر الإشارة إلى ظاهرة العولمة وأبعادها الثقافية المختلفة. ودون الدخول فى تفاصيل هذه الظاهرة المركبة، نود أن نركز قليلاً على هذه الظاهرة التى تبلورت فى توجهاتها الليبرالية الجديدة وهيمنة القطب الواحد . لقد طرحت تحديات اقتصادية واجتماعية وثقافية ضاغطة، وفرضت قواعد وقيمًا وأخلاقيات مرتبطة بمنظومتها الكلية، سواء فى مفاهيم سيادة الدولة الوطنية، أو توجهات السلطة والقيادة، وتنظيم المؤسسات واتخاذ القرار، وآليات السوق، وتحكم تقنيات الكمبيوتر، إلى آخر تلك القائمة من المتغيرات. وتتمحور هذه المتغيرات حول هيمنة الدولة الكبرى على مصائر شعوب الأرض، وإضعاف سلطة الدولة الوطنية وقدراتها الذاتية على متابعة الإصلاح، انطلاقًا من معطياتها وإرادتها الوطنية فى الديمقراطية والتحرر والحرية والعدالة الاجتماعية.

ومع أن جوهر العولمة يكمن فى تبنى سياسات الاقتصاد الحر والسوق الطليقة.. غير أن ما يترتب على مجمل حصادها، حتى فى بعض آثارها العلمية والتكنولوجية،

obeikandl.com

كان سلبيا على أوضاع الدول النامية بما أفرزته من أزمات اقتصادية وسياسية وعسكرية وأخلاقية.

أضف إلى ذلك ارتباطها باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، ومظاهر الاستبعاد الاجتماعى، واستمرار تدهور الظروف البيئية، وازدياد الفقر المادى والمعنوى لدى شرائح كثيرة من السكـان. وصاحبها كذلك ما عرف باسم الاقتصاد الإجرامى فى غسيل الأموال والفساد الأخلاقى والجشع المادى. وأحاط بذلك كله محاولة تشكيل الثقافات المتعددة وخصائصها المائزة إلى ثقافة موحدة Monoculture، ومن محاولة لإلغاء التنوع والخصوصيات الثقافية، والاتجاه نحو ثقافة الاستهلاك والقيمة المادية للحياة؛ بحيث أصبحت الحياة ذاتها سلعة فى كثير من مظاهرها. وليس من قبيل المبالغة أن يشير أحد المفكرين العرب إلى وصف التوجهات الإمبريالية للعولمة بأنها (تسعى إلى ابتلاع الطبيعة والبشر وهضمهم وتمثلهم ثم تقيؤهم سلعًا وأسلحة فى سوق موحد".

وقد بلغ التركيز على ثقافة العولمة فى الفكر والممارسة خلال العقدين الماضيين، كما لو كانت نوعًا من الأصولية العقائدية العالمية فى السوق وتجلياته، لا تقل خطرًا عن غيرها من الأصوليات المغلقة القاطعة فى قواعدها وممارساتها. وكان من نتاج ذلك ظهور كثير من صور التفكك فى النسيج الثقافى، وشيوع البطالة، وبروز مظاهر العنف، وسلوك الاغتراب لدى الأفراد فى توزيع انتماءاتهم بين الثقافات التقليدية والثقافة الموحدة، بل وإلى التنكر لقيمهم الثقافية والوطنية.

ولا شك فى أن تأثير الفضاء المفتوح لكل الرسائل التليفزيونية عبر الأقمار الاصطناعية، وما تبثه من برامج معلوماتية وترويحية، وما تقدمه من نماذج وصور ذات صبغة سياسية، قد أدى عن طريق تشربها واستدخالها فى الوعى واللاوعى لدى المتلقى إلى تكوين قيم مضطربة، وخطاب سياسى متحيز، وتوجهات تهدد مقومات المواطنة وقيمها، وما ارتبط بها من مفاهيم الحق والواجب، والنافع والفاسد. وقد كانت رسائل المعلوماتية بكل مصادرها وأنواعها وسائط لمعارك ثقافية، وهى معارك بين الوطنية والقومية من ناحية، وبين عالم بلا هوية من ناحية أخرى، على حد عنوان كتاب د/ حسين كمال بها الدين (**الوطنية فى عالم بلا هوية**).

ومع أحداث ١١سبتمبر ٢٠٠١ وما تمخضت عنه من سياسات مكافحة الإرهاب الدولى بكل الوسائل والضغوط والتهديد، تحتل المنطقة العربية موقعًا مهمًّا وحساسًا فى هذا السياق.. انتهى باحتلال العراق وما جرى فيه من مجازر بشرية دامية، وبإفساح المجال لعربدة الاحتلال الإسرائيلى وممارساته البربرية فى الأرض الفلسطينية وعلى الشعب الفلسطينى. وتزداد فى الأفق التهديدات بالتدخل بمختلف الصور فى السودان، وفى سوريا ولبنان، وفى غيرها من الأقطار العربية بدعوى مكافحة الإرهاب من خلال إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط. وسواء كان هذا التدخل عسكريًّا أم سياسيًّا أم اقتصاديًّا، فإن الثقافة العربية والإسلامية ونظم الثقافة، والتعليم تمثل مجالات مستهدفة لإجراءات التدخل السافر من قوى الهيمنة الأمريكية والأوربية، متذرعة بأن منظومة القيم الثقافية والتربوية والدينية تعتبر من عوامل توليد العنف والإرهاب، ومن ثم لابد من تغييرها فى إطار ما تطرحه مبادئ الإصلاح الأجنبية.

وفى هذا الصدد تم بلورة مشروع الشرق الأوسط الكبير فى اجتماع الدول الثمانية الكبرى بقيادة أمريكا فى إحدى المدن بولاية جورجيا (يونيو ٢٠٠٤) ثم فى أيرلندا وتركيا والمغرب. وخريطة الشرق الأوسط الكبير ـ حسب هذا المشروع ـ تمتد من أفغانستان إلى باكستان وإيران وتركيا والدول العربية ومعها إسرائيل. وتقتطع من خريطة الوطن العربى دول شمال إفريقيا، والسودان واليمن والصومال وجيبوتى مع مصير مجهول للعراق وكيانه، وهذه الدول جميعًا ضمن مجموعة دول الجامعة العربية. وإلى جانب دخول إسرائيل فى قلب العالم العربى، فإن هذا المشروع لايقتصر على مجرد البعد الاقتصادى وتوسيع السوق الإقليمية للمنتجات الإسرائيلية، ولكنه يمتد إلى أبعاد سياسية واجتماعية وثقافية وتعليمية، يسعى من خلالها إلى إعادة صياغة العقل والقيم ومعانى الحياة ورموزها وتراث الحضارة العربية والإسلامية عبر آلاف السنين. وهذا يعنى ذوبان العرب والأمة العربية، والقضاء على ما تبقى من وشائج القومية العربية ومؤسساتها الإقليمية، فى محيط متباين فى ثقافته ولغاته وأعراقه وديانـاته.

وفى هذا المشروع تتطابق الرؤية الأمريكية مع الرؤية الصهوينية؛ حيث يتيح هذا الكيان الشرق الأوسطى فرصة مواتية لتطبيع دوله لعلاقاتها مع إسرائيل، وفى

تسوية الصراع العربى الإسرائيلى، وبذلك تتحقق أمنية شيمون بيريز حين دعا فى أواخر التسعينيات من خلال كتابه عن (**الشرق الأوسط الجديد**) إلى مثل هذا النوع من العلاقات العربية الإسرائيلية، فى سوق توظف فيه الثروات العربية من خلال العقول والإبداعات الإسرائيلية، وإلى صناعة برمجيات مشتركة لاستخدامها وسائط فى عمليات التعليم والتعلم فى كل من دول الشرق الأوسط.

وتتضمن التغيرات فى نطاق الشرق الأوسط الجديد حزمة من الأفكار حول نشر الديمقراطية وقيمها، وترسيخ حقوق الإنسان، وتعديل وتصحيح القيم الثقافية والوشائج الوطنية والقومية والخصوصيات الحضارية، وتحسين أوضاع النساء وتدريبهن على ممارسة حقوقهن السياسية، وتقديم النصيب الأوفر من المعونات والقروض لمؤسسات القطاع الخاص وجمعيات المجتمع المدنى. والواقع أن ما طرحه المشروع من قضايا تأسيس النظم الديمقراطية والإصلاحات الاجتماعية لتطوير التعليم وأساليبه كانت ـ ولا تزال ـ مطروحة منذ ثلاثة عقود على الصعيد الوطنى فى مصر وفى بعض الأقطار العربية الأخرى.

وقد تلتقى توجهات الإصلاح الوطنى والقومى مع النموذج الأجنبى من الناحية الشكلية، ولكن الحكومات ذاتها ترى فيما هو مطروح تعارضًا أساسيًّا فى الدوافع والغايات، حيث تتفاوت المصالح فى نهاية التحليل بين مطامع الرأسمالية المتوحشة والصهيونية الغاشمة من ناحية، وبين طموحات الشعوب العربية فى السيادة على مواردها وقدراتها على التنمية والتطوير الذاتى، وفق احتياجاتها الحقيقية من ناحية أخرى. والواقع أن بعض الشروط الظاهرة والخفية فى إجراء حزمة الإصلاح الديمقراطى والاجتماعى فى المشروع الأجنبى يؤدى إلى اختزال الحريات، وتضييق مساحات المشاركة والرقابة على حرية التعبير والفعل، وهى من أهم أسس أى نظام ديمقراطى حقيقى.

والمشروع فى الوقت ذاته يسعى إلى طمس مقومات المواطنة والهوية الحضارية، المنفتحة والمتطورة مع المتغيرات الداخلية والخارجية. والمستعرض لاهتمامات المشروع التربوى يلحظ الاهتمام بمطالب السوق؛ حيث ترتبط المناهج ومعارفها

ومهاراتها ارتباطًا وثيقًا بتلك المطالب مختزلة لسياقاتها الاجتماعية والوطنية، مركزة على اللغات الأجنبية -كلغة للتعليم، وليس كلغة أجنبية- وعلى مهارات الحاسوب وغيرها مما تتطلبه ثقافة (**البزنس**). ويغدو التركيز الرئيسى على تكوين الفرد العولمى السوقى القادر على الالتحاق بالشركات والمؤسسات الأجنبية والدخول إلى أسوق التجارة والمال والسياحة. ومع هذه التوجهات تزداد أعداد المؤسسات التعليمية الأجنبية ومؤسسات القطاع الخاص، التى تتبع فى تعليمها مناهج دول أجنبية أو تعد لشهادتها سواء فى التعليم قبل الجامعى أو فى التعليم الجامعى. ومنذ أيام تحيطنا الأخبار الصحفية فى مصر بمشروع لإنشاء جامعة روسية جديدة إلى جانب الجامعات الفرنسية والبريطانية والألمانية والكندية، والبقية تأتي!!.

المنظور الثقافى لمشروعات الإصلاح من الداخل:

منذ سنوات لم يتوقف الحديث عن إجراءات إصلاح شامل لبنى الحكم والمجتمع بما يحقق انطلاقة سياسية وتنموية، تتماشى مع مكانة مصر وتاريخها وإمكاناتها ودورها العربى والإسلامى والأفريقى والعالمى. وكان محور هذه الأفكار الإصلاحية يدور حول تأسيس نظام ديمقراطى حقيقى، يؤدى إلى إلغاء الأحكام العرفية، وتعدد الأحزاب، وتداول السلطة، وإجراء انتخابات حرة نزيهة، والقضاء على ما استشرى من فساد وبطالة، وتحسين مطرد لمستوى المعيشة، والتخفيف من حدة الفقر. وكان أخر تلك المؤتمرات المؤتمر الذى انعقد فى مكتبة الإسكندرية فى أوائل صيف هذا العام، وأصدر وثيقة شاملة لمواطن الإصلاح الديمقراطى بمختلف أبعاده. ومع ظهور مشروعات الإصلاح الأجنبية وأخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير وما تضمنه من حزمة للإصلاحات التى ينبغى أن تحقق فى دول تلك المنطقة بالوسائل الخشنة أو الناعمة، كان موقف الحكومة والأحزاب والمثقفين والرأى العام بجملته منعقدًا على أن الإصلاح لا يمكن قبوله فكرة أو برامج، إذا كان مفروضًا من الخارج؛ لأنه مهما كانت شعاراته.. فإنه سوف يخدم مصالح الداعين له.

وقد انتهت الدعوة إلى أهمية (**مصرية عربية**) الإصلاح أخيراً وإلى موقف موحد لأحزاب والمعارضة الرئيسية، يتبلور فى مشروع وفاق وطنى ديمقراطى لإصلاح

ما تردى وفسد من الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى مصر. واستكمالاً لوجهات النظر فى قضية الإصلاح من الداخل، انعقد المؤتمر السنوى العام للحزب الوطنى فى الأيام القليلة القادمة (٢٣ سبتمبر ٢٠٠٤) والمأمول، ومصر فى هذه اللحظة المفصلية من تاريخها ـ أن يتم إجماع وطني، يرسم الطريق إلى مستقبل أفضل للحرية والكرامة للشعب بمختف فئاته. بيد أن هناك مخاوف من أن تنتهى مساعى الإصلاح الداخلى إلى صيحات وشعارات، وأن تتمخض عن جعجعة ولا طحن، أو زوبعة فى فنجان. وساعتها سوف تجد القوى الإمبريالية فى ثوبها الجديد مجالاً رحباً للاختراق والاستغلال، وتحقيق مصالحها ومصالح الصهيونية فى نطاق مشروع الشرق الأوسط الرهيب.

أسس المنظور الثقافى للإصلاح الوطني:

نختتم كما بدأنا بالتأكيد على أن أى إصلاح إنما ينطلق بالضرورة من قيم ثقافية تهدى مسيرته قدما أمامًا، أو تكرس أوضاع المجتمع الراهنة فى تغييرات شكلية تجميلية، لاتتعدى صب الزيت القديم فى قنانٍ جديدة. ولكن المطلوب بحسم وجرأة وصدق، إصلاح ديمقراطى شامل يتم إرساء قواعده دون مماطلة أو تسويف أو تأجيل، ومستلهماً معاييره الثقافية التى اضطربت بها الحركات الوطنية والإصلاحية فى مصر، عبر تاريخها مع سياق متغيرات الحاضر الراهن والمستقبل المنشود.

وفيما يلى أهم تلك القيم الثقافية:

١- إعادة صياغة الدستور لبناء نظام سياسى، يؤمن بالقيم المطلقة لكرامة الإنسان المصرى ودوره فى صناعة حاضره ومستقبله، ويضمن حقوقه الإنسانية التى أقرتها الشرائع السماوية ومختلف وثائق الأمم المتحدة، ويزيل مشاعر الشكوك وعدم الثقة التى تسود النظام الحالى بين الدولة والمواطن، وبين المواطن والدولة؛ مما يتطلب تداول السلطة، دون احتكار أو توريث وإقرار المساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، والأمن والأمان الفردى والجماعى دون أى تمييز.

٢- تأسيس رؤى الإصلاح على قاعدة المشاركة فى اتخاذ القرار على مختلف المستويات العمل الوطنى، وإدماج كل القوى الوطنية الفاعلة فى عملية التغيير دون استبعاد، بما فيها الأحزاب والمثقفون والنقابات والمجتمع المدنى والنساء والشباب.

٣- الانطلاق من قيم ثقافة تربوية تعتبر غايات يستهدفها الإصلاح وتحرص عليها تشريعاته ومؤسساته ومشروعاته، مؤكدة حق التعليم للجميع، ومسئولية الدولة فى توفيره، ومعززة لإشاعة الحريات العامة ومبادئ العدل والإنصاف، وإزاحة صور القهر والظلم والحرمان.

٤- توفير كل المقومات الثقافية والتربوية الفعالة ـ بما فيها توظيف الثقافة الشعبية والتراث الحى ـ لدعم خلق ثقافة وطنية إنسانية مشتركة متطورة ضمانًا للتماسك الاجتماعى، والوحدة الوطنية، والولاء الوطنى، والتواصل والحوار الحر بين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية. وهذا يقتضى العمل على مختلف الجبهات، وبخاصة من خلال منظومات الثقافة والتعليم والإعلام؛ لتعظيم الجوامع واحترام الفروق، والحرص على ترسيخ قيم المواطنة ومعانيها ورموزها دون تعصب أو انغلاق.

٥- التزام مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية بالقيم الفنية والأخلاقية، واختيار قياداتها على أساس الكفاءة والأهلية والدراية المهنية والإدارية، ومقاومة مصادر الفساد والإفساد، وفضح صوره المختلفة ومعاقبة المتجاسرين على تحدى القانون والصالح العام، وتقييم برامج تلك المؤسسات وأنشطتها على أساس الشفافية والمساءلة والمحاسبة، إرساءً لقواعد دولة المؤسسات وسيادة القانون.

٦- التدفق الحر للمعلومات وإتاحتها للباحثين ومتخذى القرار، دون حجب، أو مراوغة أو تضليل، والإفادة من خبرات الدول والحضارات الأخرى بما يدعم بناء النهضة المصرية فكرًا وممارسة، على أساس قاعدة الترحيب بكل ما هو عالمى نافع فى خدمة كل ما هو مصرى منشود.

٧- مقاومة التنميط الثقافى فى صورته الأمريكية عن طريق توضيح مخاطره على الثقافة بالذات والمواطنة، وفى توجيه الانتماء إلى ثقافة السوق وقيمه ومطالبه، وبخاصة تلك التى تؤدى إلى احتكار القلة لمصادر الثروة والنفوذ التى تتيحها المؤسسات المتعدية الجنسية.

٨- إلى جانب ترسيخ مقومات الوحدة الوطنية، لا ينبغى التهوين أو التقليل من أهمية تعزيز وشائج الانتماء القومى إلى الأمة العربية، ضمانًا للمنعة والنماء، والتأكيد على أهمية لا تستدعيها مجرد مشاعر عاطفية، وإنما غدت اليوم ضرورة من بين أهم الإجراءات اللازمة للتنمية فى عالم التكتلات الدولية.

٩- الحرص على أن يكون المنهج العلمى والإبداعى فى التفكير والتدبير محورًا مهمًّا فى المنظور الثقافى، إذ إنه من بين مقومات الحياة فى أى ثقافة معاصرة احتضانها لقيمة المنهج العلمى كأداة فى تفكير الأفراد والجماعات، ووسيلة لتنظيم المجتمع فى حركته الداخلية وتفاعلاته الخارجية. ومهما كان التجديد لتوجيهات الثقافة ورغبات الأفراد والجماعات، فلن يتجدد نهرها ويتدفق فى مسيراته دون "سلطان العلم الحديث"؛ فالمعرفة قوة والقوة معرفة. ولسنا نبالغ إذًا فى التأكيد على أهمية التفكير العلمى، وإشاعته هدفًا ووسيلة فى البنية الثقافية العربية.. إنه هدف يقصد لذاته؛ إذ يبنى عليه عديد من أسس التنظيم الاجتماعى، وهو فى الوقت ذاته وسيلة هذا التنظيم فى اطراد تحقيقه لمجموعة الأهداف الأخرى .

وترتبط بأهمية المنهج العلمى فى تنظيم الحياة كقيمة ثقافية، ما ينبغى أن يتوافر فى مجالات الآداب والفنون والدراسات الإنسانية من صور الإبداع والتجديد، منطلقة من قدرة على التخيل، مستلهمة تجسيد الواقع وإمكانات تحويله إلى صور جديدة، أو إلى مسارات مختلفة أفضل وأكمل وأجمل.

١٠- وأخيرًا لا يستقيم الحديث عن المنظور الثقافى وقيمه فى إطار عمليات الإصلاح، دون الإشارة إلى فئة المثقفين أنفسهم ذكورًا وإناثاً. والتساؤل المطروح يدور حول: ممن يتكونون ، وكيف يعبرون، وأى قيم يشيعون، وما

مدى احتضانهم لقضايا الحق والعدل، وما علاقتهم بسياسيات السلطة، وما المواقف التى اتخذوها، وما ينبغى أن يتخذوها؛ من أجل كرامة الوطن والمواطن، وما تأثيرهم فى تكوين رأى عام نحو قضايا التنمية وتحسين مستوى الحياة، وما أدوارهم فى التعبئة خلال الأزمات الداخلية أو الخارجية، وما جهودهم فى صياغة ثقافية عربية قومية إنسانية، وما طبيعية ومدى خبراتهم فى التغلغل فى فهم التراث والثقافة الشعبية، وما المطلوب منهم فى التمكين للفكر والحس السليم المشترك، وتبديد الأساطير والخرافات والممارسات الشعبية المبذولة؟ يضاف إلى ذلك.. ما دورهم فى مواجهة مضامين مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومخاطره الثقافية والتربوية؟

من القيم الثقافية المعنوية للإصلاح

إن ما سبق إيراده من قيم ثقافية وتوجهات وإجراءات تتطلبها مسيرة التنمية والإصلاح الاستراتيجى ينبغى ألا يؤدى بنا إلى التجاهل أو التهوين من مخاطر بعض الرؤى والممارسات، التى تمثل فى ثقافتنا الراهنة عوائق فى انطلاق إدارة الإنجاز للمقاصد والغايات الوطنية المنشودة.

وفيما يلى أهم تلك العوائق:

١- انعدام أو ضعف أو شكلية المشاركة فى صنع القرار، فهو فى الأغلب الأعم قرار فوقى تصدره الهياكل التشريعية والتنفيذية والإدارات المحلية. ومن ثم تولدت عملية الإذعان للقرارات الفوقية السلطوية. كما تولد عن ذلك شيوع ظاهرة عدم الثقة وسوء الظن فى كثير من العلاقات بين المواطن والدولة، وبين الدولة والمواطن، بل وبين مختلف الأطراف فى أى مؤسسة. ونجم عن ذلك أيضًا محاولة المواطن كسر النظام وتفاديه واختراقه لمصالحه الخاصة؛ مما يلجئ السلطة إلى استخدام العنف والقهر لإجباره على إتباع قراراتها. وقد قيل إن من خصائص المواطن المصرى (والعربى عامة) الوصول إلى حلول مبدعة يتخطى بها ما تفرضه السلطة من أوامر وتعليمات. وقد ينعكس ذلك فى المنظومة التعليمية فى حرفية اتباع التعليمات أو إبداعه فى تفاديها بالنفاق والمخادعة؛

حيث يحتل الكتاب المقرر فى العملية التعليمية موقع السلطة الوحيد، وقد استبدله بالكتاب الخارجى. وهذا إلى الالتزام، بحرفية النص وحفظه عن ظهر قلب التزامًا بسلطته دون تحليل أو تأويل. ولعل نظام الكنترول والأرقام السرية فى الامتحانات شاهد على سوء الظن وعدم الثقة بين المؤسسة المعلم من جهة، والطلاب والمعلم من جهة أخرى.

ومن ثم لا يمكن توقع الالتزام بالحقوق والواجبات ومسئوليات الإصلاح، طالما يسود مناخ عدم الثقة وسوء الظن والتحايل والمخادعة فى أجواء العمل الوطنى المجتمعى، أو حتى فى العلاقات العربية مع بعضها.

وفى معظم الحالات تتجسد الأوامر فى شخص أو مجموعة من الأشخاص، تشخص إليها الأبصار وتنتظر الناس أوامرها وتوجيهاتها كما لو كانت مقدسة لا تحتمل الخطأ أبدًا، وتنفيذها هو سكة السلامة، وهذا ذروة السلطوية حين تصبح حسب المصطلح سلطة (مشخصنة)؛ أى مرتبطة بشخص أو بمجموعة قليلة من الأشخاص، وتنعدم شرعيتها حيث لا تمثل قراراتها وفاقاً عامًّا لقوى المجتمع وأصحاب المصالح الحقيقية فيه. ومع انعدام المتابعة.. والمحاسبة المجتمعية فى التنفيذ.. ينفتح المجال لصور الفساد والإفساد، وظهور أنماط شخصية **"الفهلوي"**، **"والهباش"**، **"وأبو زيد زمانه"** فى صور المنافقة والفتونة والبلطجة والفروسية الجوفاء.

٢- انعدام المشاركة فى ثمرات القرار، وتنتهى كذلك من خلال قوة السلطة وجبروتها إلى تحكمها فى التوزيع لعوائد العمل الوطنى، غنمًا غرمًا، دون اعتبار لميزان القسط لإسهام مختلف الأطراف أو لقصورهم وتخاذلهم فى المسئوليات المناطة بهم، وتغيب بذلك قيم العدل والإنصاف. ويتسع المجال لأهل الحظوة والقيادات المتعلقة بالسلطة فى اغتصاب أوفر نصيب من العوائد بطرق شرعية أو بطرق فاسدة غير شرعية.. وتصدق نازك الملائكة حين تعبر عن ذلك قائلة:

أعداء الورد

حراس البستان

إنهم باختصار أول القاطفين..

وللأغلبية بطبيعة الحال ما يتبقى من بقايا البستان.

وعند المحاسبة تنزاح مواطن القصور على الصغار، ويبرأ منها الكبار، ويذكرنى ذلك بمقولة السلف (ننعى ونذم الحجاج -الوالي- وننسى ونتجاهل عبد الملك ابن مروان -الخليفة). والمشاركة فى اتخاذ القرار وفى عدالة توزيع ثمراته لا تتحقق إلا مع توافر قيم الحرية فى الرأي، وما يتطلبه من نقد وحوار واحترام للرأى المخالف، و المساواة بين الناس دون تمييز.

٣- ومما يعيق عملية الإصلاح أو يفسد مساراتها ثقافة التهرب من الحرية وتحمل المسئولية، وإيثار الطاعة و(سكة السلامة) على المبادأة والمغامرة المحسوبة. وتصبح فضيلة الطاعة أو الوداعة وقيمها أعظم من فضيلة القناعة التامة بما يعمله المرء، وأعظم من الشجاعة وقيمتها فى النقد والمقاومة. ورحم الله أستاذنا المرحوم د/ قدرى لطفى بكلية التربية - جامعة عين شمس حين أسمعنا:

فـإن فعلـت هـذا

ولـم تقـل لمـاذا؟

أحرزت رضا الرياسة

بكـل يسـر وكيـاسـة

وهذا شاعرنا وقد عبر بمرارة عن توجه تربية الطاعة العمياء للسلطة:

الودعاء الطيبون،
هم الذين يرثون الأرض فى نهاية المدى،
لأنهم لا يشنقون.
فعلموه الانحناء،
وليس ثمَّ من مفر،
فخلف كل قيصر يموت، قيصر جديد.
وخلف كل ثائر يموت، أحزان بلا جدوى،
ودمعة سدى.

٤- وثمة قيمة شائعة لتفادى الواقع فيها يعرف بثقافة الإسقاط التى ينسب إليها الفشل أو الإخفاق تبريرًا له؛ وإزاحة للعوامل الحقيقية الشخصية أو الجماعية المسئولة عنه. وتقوم هذه العملية بدور **"الشماعة"** التى يعلق عليها المصدر والسبب غير الحقيقى للتقصير الذاتى أو عدم الإنجاز المتوقع.. وهى من الميكانيزمات النفسية لخداع الذات وتقبل الخيبة. وأمثلة ذلك كثير، منها على سبيل المثال حين تنسب عدم كفاءة الخدمة التعليمية أو الصحية إلى الزيادة المطردة فى النمو السكانى، أو حين تعزى هزيمة الفريق القومى لكرة القدم إلى سوء إدارة الحكم للمباراة، أو عدم صلاحية الأرض أو الضغط الجوى. وهى كلها ليست الأسباب الحقيقية الكامنة فى تدنى أداء الخدمات أو فى النقص الذاتى فى مهارات اللاعبين.. وهكذا يعزى كثير من الإخفاق أو عدم الإنجاز المطلوب فى مسيرة الإصلاح إلى عوامل خارجية أو داخلية، ليست بذات علاقة مباشرة بالأسباب الحقيقية من سوء الإدارة أو التنظيم أو الفساد فى المؤسسات الاقتصادية أو الخدمية.

٥- ومن بين القيم المعوقة فى ثقافتنا لاطراد معدلات التنمية والإصلاح فى مجتمعاتنا العربية إساءة استخدام الزمن وتوظيفه، كما يتجلى ذلك فى التسويف والمماطلة والتأجيل فى مواجهة القضايا والمشكلات مواجهة مباشرة والمثابرة على حلها. ومن ثم تتراكم المشكلات على المشكلات، وتزداد تعقدًا يصعب حلها بعد أن كان حلها أيسر، لو تمت مواجهتها عند اكتشافها أول الأمر. ونحن فى هذا الصدد نعمل بأسلوب البيروقراطى الذى حين يأتيه مواطن لأداء خدمة، يقول له صاحبنا البيروقراطى (**أبقى تعالى بكره**) و"بكره" تتبعها "بكره"**!!**. وكأننا مع سيدة الغناء العربى أم كلثوم فى أغنيتها حين لم تستطع المحبوبة التفاهم مع من تحب، ولم تجد خلاصًا من ضائقتها إلا أن تقول له (**حسيبك للزمن**).. لكن الزمن وإيقاعه سيف مُصلت على سرعة الإنجاز، وإذا كانت مقولة (**الوقت كالسيف إن لم تقطعه قطعك**) صادقة فى الزمن الذى قيلت فيه.. فإن مصداقيتها أكثر حدة فى زمن الفمتوثانية.

٦- التنمية أو الإصلاح عملية تراكمية.. تتطلب متابعة الإنجاز واستمراره فى النهج المنشود، وتتجلى ثمراتها عامًا بعد عام وخطة إثر خطة. ولكن أنفاسنا قصيرة وقدراتنا على المثابرة والمصابرة محدودة. أضف إلى ذلك ما نلحظه باستمرار مع كل وزير أو وزارة أو مسئول جديدة حين يتولى مهمة معينة يتنكر لأى جهة فى ولاية سلفه. وقد يصل به الأمر لإثبات ذاته وقدراته إلى مسح ما تم قبله (بالاستيكة - الممحاة) كما يقال، وتصدق على جهودنا الإنمائية مقولة توفيق الحكيم أن ١+١=٢ عند غيرنا، ولكن ١+١ = صفرًا عندنا.

❐❐❐

obeikandl.com